

مساهمة البنوك العمومية الجزائرية في دعم الاستثمار المقاوالاتي، على ضوء أجهزة الدعم الحكومي المستحدثة.

د. قاضي عمر

المدرسة الوطنية العليا للمناجمنت/ القطب الجامعي بالقليلة - تيبازة (الجزائر)

o.kadi@ensmanagement.edu.dz

الملتقى الوطني "تعزيز مناخ الاستثمار في الجزائر كمدخل للإقلاع الاقتصادي"

الملخص: تهدف هذه الدراسة إلى الوقوف على الدور الذي لعبته البنوك العمومية، في تحفيز المقاوالاتية بالجزائر على ضوء قناة التمويل الثلاثي لأجهزة الدعم الحكومي المستحدثة (NESDA, CNAC, ANGEM)، حيث تضمنت التأصيل النظري للمقاوالاتية والفكر المقاوالاتي، أما المحور الثاني شمل عرض أجهزة الدعم الحكومي المستحدثة لدعم المقاوالاتية في الجزائر، أما الثاني تضمن دراسة ميدانية لدور أجهزة التمويل والمرافقة في تحفيز المقاوالاتية بولاية المدية، كما تم الاعتماد على المنهج الوصفي التحليلي.

أظهرت الحصيلة المحققة من طرف أجهزة الدعم والمرافقة بولاية المدية خلال الفترة الممتدة من سنة 2008-2018، بأن صيغة التمويل الثلاثي لأجهزة الدعم والمرافقة، التي تعتبر البنوك العمومية أحد أطرافها، هي الصيغة الأكثر لجوء إليها من طرف الشباب المقاوالاتي وأظهرت نتائج الدراسة الميدانية أن البنوك العمومية، ساهمت بشكل كبير في دعم وتحفيز المقاوالاتية بصفة عامة بنسبة 71,5% من إجمالي التمويل الممنوح من قبل أجهزة الدعم بولاية المدية، كما أن عنصر الكثافة البنكية يعتبر مهما في دعم المقاوالاتية. *الكلمات المفتاحية: التمويل البنكي؛ أجهزة الدعم الحكومي؛ الاستثمار المقاوالاتي؛ التمويل الثلاثي؛ البنوك العمومية*

Abstract: This study aims to examine the role played by public banks in promoting entrepreneurship in Algeria, in light of the tripartite financing mechanism of the newly established government support agencies (NESDA, CNAC, ANGEM). It includes a theoretical foundation of entrepreneurship and entrepreneurial thinking. The second part presents the newly created government support mechanisms for fostering entrepreneurship in Algeria, while the third part consists of a field study on the role of financing and support institutions in

promoting entrepreneurship in the province of Médéa. The study also adopts a descriptive-analytical approach.

The results achieved by the support and assistance agencies in the province of Médéa during the period 2008–2018 show that the tripartite financing scheme—of which public banks are a key component—is the most commonly used option by young entrepreneurs. The findings of the field study further reveal that public banks have significantly contributed to supporting and promoting entrepreneurship in general, accounting for 71.5% of the total financing granted by support agencies in the province of Médéa. Moreover, banking density is considered an important factor in supporting entrepreneurship.

Keywords: Bank financing ; Government support agencies; Entrepreneurial investment; Tripartite financing; Public banks;

مقدمة:

تُعدّ المقاولاتية أحد الركائز الأساسية لتحقيق التنمية الاقتصادية المستدامة في مختلف دول العالم، لما لها من دور في تعزيز الابتكار، وتحفيز الاستثمار، وخلق الثروة. وفي الجزائر، ومع تزايد التحديات الاقتصادية المرتبطة بتقلبات أسعار النفط وارتفاع معدلات البطالة، أصبح من الضروري تبني سياسات اقتصادية بديلة تركز على تشجيع الاستثمار المقاولاتي، خاصة لدى فئة الشباب. وفي هذا الإطار، عملت الدولة الجزائرية على استحداث مجموعة من أجهزة الدعم الحكومي، مثل NESDA وCNAC وANGEM، بهدف مرافقة حاملي المشاريع وتوفير شروط ملائمة لإنشاء مؤسساتهم الخاصة. وقد اعتمدت هذه الأجهزة على آليات تمويل متعددة، من أبرزها صيغة التمويل الثلاثي، التي تجمع بين مساهمة المستفيد، ودعم الدولة، وتمويل البنوك العمومية. وتُعتبر البنوك العمومية فاعلاً أساسياً في هذه المنظومة، حيث تضطلع بدور محوري في تمويل المشاريع المقاولاتية، من خلال منح القروض وتسهيل الوصول إلى الموارد المالية. غير أن هذا الدور يواجه عدة تحديات، من بينها المخاطر المرتبطة بتمويل المشاريع الناشئة، وضعف الضمانات، إضافة إلى الإشكالات التنظيمية والإجرائية التي قد تعيق فعالية التدخل البنكي. وعليه، تبرز أهمية هذه الدراسة في محاولة تحليل وتقييم مساهمة البنوك العمومية الجزائرية في دعم الاستثمار المقاولاتي، في ظل الاعتماد على أجهزة الدعم الحكومي المستحدثة، مع التركيز على آلية التمويل

الثلاثي كإطار عملي لتجسيد هذا الدعم. انطلاقاً مما سبق، يمكن صياغة الإشكالية الرئيسية للدراسة كما يلي:

■ إلى أي مدى ساهمت البنوك العمومية الجزائرية في دعم الاستثمار المقاولاتي في ظل أجهزة الدعم الحكومي المستحدثة، من خلال آلية التمويل الثلاثي؟ ويتفرع عن هذه الإشكالية مجموعة من التساؤلات الفرعية:

- ✓ ما هو الإطار المفاهيمي للمقاولاتية والاستثمار المقاولاتي؟
- ✓ ما طبيعة أجهزة الدعم الحكومي المستحدثة وآليات عملها؟
- ✓ ما هو دور البنوك العمومية في تمويل المشاريع المقاولاتية؟
- ✓ ما مدى فعالية التمويل الثلاثي في تحفيز الاستثمار المقاولاتي؟

2.1 فرضيات الدراسة: للإجابة عن الإشكالية المطروحة، يمكن اعتماد الفرضيات التالية:

✓ تساهم البنوك العمومية بشكل فعال في دعم الاستثمار المقاولاتي من خلال التمويل الثلاثي.

- ✓ تمثل أجهزة الدعم الحكومي آلية فعالة لتعزيز روح المقاولاتية لدى الشباب.
- ✓ توجد علاقة إيجابية بين كثافة النشاط البنكي وتطور الاستثمار المقاولاتي.
- ✓ يواجه التمويل البنكي للمشاريع المقاولاتية عدة قيود تحد من فعاليته.

3.1 منهجية الدراسة:

لتحقيق أهداف الدراسة والإجابة عن الإشكالية المطروحة، تم الاعتماد على المنهج الوصفي التحليلي، من خلال عرض وتحليل المفاهيم النظرية المرتبطة بالمقاولاتية والتمويل البنكي، إلى جانب دراسة مختلف أجهزة الدعم الحكومي وآليات تدخلها. كما سيتم تدعيم الجانب النظري بدراسة تحليلية وصفية في المحور الثالث، تهدف إلى تقييم الدور الفعلي للبنوك العمومية في دعم الاستثمار المقاولاتي، اعتماداً على معطيات وإحصائيات واقعية.

4.1 أهداف الدراسة: تهدف هذه الدراسة إلى:

- ✓ إبراز الدور الذي تلعبه البنوك العمومية في دعم الاستثمار المقاولاتي.
- ✓ تحليل آليات عمل أجهزة الدعم الحكومي المستحدثة.
- ✓ تقييم فعالية صيغة التمويل الثلاثي في تمويل المشاريع.
- ✓ تقديم قراءة تحليلية لواقع الاستثمار المقاولاتي في ظل السياسات المعتمدة.

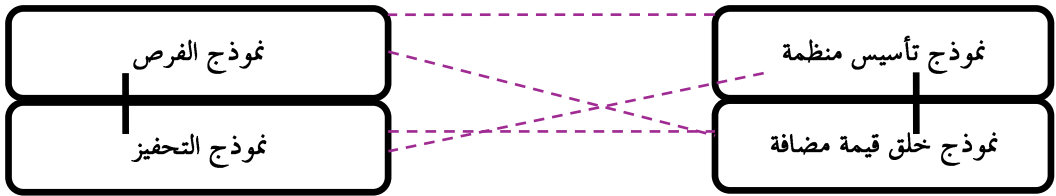
✓ الخروج بجملة من النتائج والتوصيات التي من شأنها تحسين أداء المنظومة التمويلية.

1. تعريف المقاولاتية.

1.2 تعريف الأول: "فايز جمعة صالح النجار" و"عبد الستار محمد علي" هي: «العملية التي من خلالها فرد أو مجموعة من الأفراد يستخدمون جهدا منظما، ووسائل للسعي وراء الفرص لتأمين قيمة، والنمو للمشروع بالتجاوب مع الرغبات والحاجيات من خلال الإبداع (Innovation) والتفرد (Uniqueness). ولا بد للريادي من أن ينظر إلى تنظيم مشروعه، ويتضمن اختيار الريادي للشكل القانوني للأعمال. وإدراك تصميم هيكل التنظيم المناسب لعمله؛ حتى يضمن أن يسير العمل في التنفيذ على خير وجه، لأنه بدون اختيار الهيكل التنظيمي المناسب فإن الريادي قد يجد مشروعه في حالة فوضي (chaotic Situation) لان نمو المشروع سيؤدي إلى تعدد وظائفه ولا بد من تسليم بعض الأعمال إلى الآخرين وهي من أصعب الأشياء على نفس الريادي (فايز جمعه صالح النجار و عبد الستار محمد علي، 2010)».

2.2 التعريف الثاني: أما "Alain Fayol" فقد عرفها على أنها: حالة خاصة، يتم من خلالها خلق ثروات اقتصادية واجتماعية، لها خصائص تتصف بعدم التأكد أي تواجد الخطر، والتي تدمج فيها أفراد ينبغي أن تكون لهم سلوكيات ذات قاعدة تخص تقبل التغيير وأخطار مشتركة والأخذ بالمبادرة والتدخل الفردي، حيث انطلق كل من: "Verstraete" و "Fayolle" من 4 نماذج والتي تعتبر بمثابة المرتكزات لتعريف المقاولاتية وهي: استغلال الفرص، إنشاء المنظمة، خلق القيمة، والتحفيز (Loyda Lily GOMEZ Santos, 2014).

الشكل رقم 01: نماذج المقاولاتية حسب Fayol.



La source: (Léna SALEH, 2011)

3.2 التعريف الثالث: عرف "Frank H. Knight" (1967) و "Peter Drucker" (1970) المقاولاتية: «ريادة الأعمال تتمحور بالأساس حول المخاطرة، سلوك رائد الأعمال هو ما يعكس نوع القدرة التي لديه لوضع مهنته وموقفه المالي في الواقع والمخاطرة عن طريق تطبيق فكرته ووضعها محل التنفيذ

وذلك عن طريق إعطائها المزيد من الوقت والجهد ورأس المال في مخاطرة غير مضمونة (Peter F. Drucker, 1985).

4.2 التعريف الرابع: عرف "Joseph Schumpeter" حول المقاولاتية بأنها: «ربط المقاول بالشخص المبدع والمبتكر والمحدد فهو كل من يستطيع: إنتاج منتج جديد، استحداث أسلوب جديد، فتح منفذ جديد للسوق، ابتكار مصدر جديد للموارد الأولية، تنظيم جديد للإنتاج (Schumpeter J, 1967).

✓ أما المشرع الجزائري: فقد عرف المقاولاتية في نص المادة 549 من القانون المدني على أنها: «عقد يتعهد بمقتضاه أحد المتعاقدين أن يضع شيئا أو أن يؤدي عملا مقابل أجر يتعهد به المتعاقد الآخر» كما عرف القانون الأساسي للحرفي المقاول على أنها: «استخدام وسائل الإنتاج في منظمة دائمة أسست على نشأة مادية، فالعمل يعتبر تجاريا إذا كان يتم على شكل مشروع، وهو موضوع يعتمد على فكرتين أساسيتين: التكرار والتنظيم. والملاحظ للتعريفين يرى أن المقاولاتية عبارة عن نظام أحد أسسه هي المخرجات المتمثلة في المؤسسة، وإن أغلب المؤسسات التي يقوم المقاولون بإنشائها هي عبارة عن مؤسسات صغيرة ومتوسطة (المادة 549 من القانون المدني الجزائري)».

2. خصائص المقاولاتية هناك العديد من الخصائص التي تميز بين المقاول من جهة، وقطاع الأعمال الصغيرة من جهة أخرى تتمثل في الآتي (عبد القادر شارف و لعلا رمضاني، 2017):

- الإبداع: يرتكز نجاح المقاولات على الإبداع، فقد يكون إبداع تكنولوجي مثل منتج جديد، طريقة جديدة في تقديم المنتج أو الخدمة، أو التسويق أو توزيع، أو سلسلة القيمة بين المنظمات المختلفة. أما المنظمات الصغيرة، فتؤسس المنتج أو الخدمة، وتميل إلى الإنتاج بالطريقة التي تؤسسها، وهذا لا يعني أنها لا تعمل شيئا جديدا ولكنها تميل إليها، وتعمل إلى التوجه نحو العالمية.

- إمكانية النمو: هل الاعتماد على حجم الأعمال دليل على ضعف على ريادة الأعمال أم لا؟ فالتعريف الحقيقي هو التوجه الذي يأخذه المشروع، فالمقاولات تملك علاقة قوية في

إمكانية النمو أكثر من الأعمال الصغيرة وكذلك تركز الإبداع بينما المشروعات الصغيرة والمتوسطة قد تكون فريدة فقط من الناحية المحلية، فهي في الغالب محدودة في النمو.

- الأهداف الاستراتيجية: إن المشروع المقاولاتي عادة يذهب إلى أبعد من الأعمال الصغيرة في الأهداف حيث نراه أهداف استراتيجية ترتبط بالنمو، تطوير السوق، الحصة السوقية، والمركز السوقي رغم أن المشروعات الصغيرة تملك بعض الأهداف تكون عادة مرتبطة بالمبيعات وبعض الأهداف المالية.

- بالإضافة إلى ما سبق فإن المقاولاتية تتميز أيضا بما يلي (تركي الشمري و رمضان شراح، 10-09-11 سبتمبر 2014):

- تتسم المقاولاتية بأنها إنشاء مؤسسة غير نمطية، فهي تتميز بالإبداع.
- ارتفاع نسبة المخاطرة في المقاولاتية لأنها تأتي بالجديد، وبمعدلات عوائد مرتفعة في حالة قبول المنتج في السوق.
- أرباح احتكارية ناتجة عن حقوق الابتكار قبل تقليدها مقارنة بالمؤسسة النمطية التي تطرح منتجات عادية.
- تتميز المقاولاتية بالفردية النسبية والمبادرة بالمقارنة بإنشاء المؤسسات هذه الأخيرة التي يمكن إنشاؤها مع مجموعة.

3- مفهوم المقاول.

1.4 تعريف المقاول.

لقد قدمت العديد من التعاريف لمفهوم المقاول، شأنه شأن ظاهرة المقاولاتية، فقد تطور هذا المفهوم عبر الزمن مع تطور الفكر المقاولاتي، وهو ما أشرنا إليه في المبحث الأول، وسنحاول فيما يلي تناول بعض أهم تعارف التي قدمت له .

بالرجوع إلى قاموس (Merriam-Webster 1998. p-387) عرف الريادي على أنه الشخص الذي يستطيع تنظيم وإدارة المخاطر في الأعمال. كما أشار القاموس العام للتجارة الذي تم نشره سنة 1723 بباريس لكل من المصطلحين (خذري توفيق و حسين بن الطاهر، 5 و6 ماي 2013):

أ- "Entreprendre": تعني تحمل مسؤولية عمل ما أو مشروع أو صناعة...

ب- "Entrepreneur": الشخص الذي يباشر عملا ما أو مشروع ما، فمثلا بدلا من قول صاحب مصنع نقول مقال صناعي.

ولقد قدم العديد من المفكرين الاقتصاديين تعريفات مختلفة لمفهوم المقاول:

-التعريف الأول: عرف "شومبيتر" (1950) المقاول بأنه: «ذلك الشخص الذي لديه الإرادة والقدرة لتحويل فكرة جديدة أو اختراع جديد إلى ابتكار وبالتالي فوجود قوى الريادة في الأسواق والصناعات المختلفة تنشأ منتجات ونماذج عمل جديدة، وبالتالي فالرياديين يساعدون ويقودون التطور الصناعي والنمو (بودية مراد سكيمة و براهي حنان، 2017)».

-التعريف الثاني: ينظر الاقتصادي "Keynes" للمقاول على أنه: «ذلك الفرد الذي يستخدم مقدار معين من الأموال بهدف تحقيق دخل غير مؤكد. وبالتالي فإن وجهة "كينز" فيما يخص المقاولاتية تتمحور أساسا في عنصر عدم اليقين (Franck van de Velde, 2000)».

-التعريف الثالث: عرف "النجار جمعة صالح"، "العلي عبد الستار محمد" المقاول على أنه (النجار جمعة صالح و العلي عبد الستار محمد، 2008): «المبادر في تبني الأفكار الجديدة، وهو من يسعى إلى اكتشاف الفرص وتعظيمها ومن يمتلك روح المخاطرة والرؤية الواضحة والقدرة على التخطيط والتعامل مع الظروف الغامضة، من أجل إضافة قيمة أو تطوير منتجات لتحقيق الربح والنمو».

لقد ركزت أغلب التعارف التي أوردناها سابقا على مجموعة من الخصائص والسمات الشخصية التي يتميز بها بعض الأشخاص، والتي تمنحهم صفة المقاول، وعليه فالمقاول هو الشخص الذي لديه الإرادة والقدرة وبشكل مستقل على تحويل فكرة جديدة أو اختراع إلى ابتكار يجسد على أرض الواقع، بالاعتماد على معلومة هامة من أجل تحقيق عوائد مالية عن طريق المخاطرة، ويتصف بالإضافة إلى ما سبق بالجراءة وثقة بالنفس المعارف التسييرية، والقدرة على

الإبداع، وبهذا يقود التطور الاقتصادي البلد. كما أن رائد الأعمال يحرص على اغتنام فرص الأعمال بالإضافة إلى ذلك فإننا نعتبر أن قرار تبني سلوك ريادي هو نتيجة اقتران العناصر والسياقية والتطلعات المهنية والشعور بالكفاءة الشخصية لتنفيذ مشروع الأعمال (Érika LEGRAND, 10/12/2012).

2.4 خصائص المقاول.

لابد من توفر العديد من الخصائص الشخصية من أجل اكتساب صفة المقاول والتي تميزه عن غيره من الأفراد ولا بد أن يمتلك الشجاعة والرغبة في أن يبدأ ذلك العمل، ويكون لديه الاندفاع والثقة في الاستمرار فيه متفائلا بالنجاح على الرغم من الصعوبات التي يمكن أن تواجهه مستقبلا. وفيما يلي يمكن أن نحدد أبرز السمات المميزة للمقاول في النقاط الأساسية التالية (مهند حامد و فوزي أرشيد، 2007):

1.2.4 الخصائص الشخصية: بعض الصفات الشخصية للمقاول تتعلق بالبيئة الاجتماعية والاقتصادية ونذكر منها على سبيل المثال: الاستقلالية، والثقة في النفس، بالإضافة إلى الاستمرارية ومستوى مرتفع من الطاقة.

- استغلال الفرص: ولعل أبرز صفات المقاول تكون في كونه مستغلا للفرص الموجودة في الاقتصاد سواء من خلال تطوير منتجات جديدة وطرحها في السوق، أو من خلال تنظيم الموارد المتاحة بطريقة مختلفة.

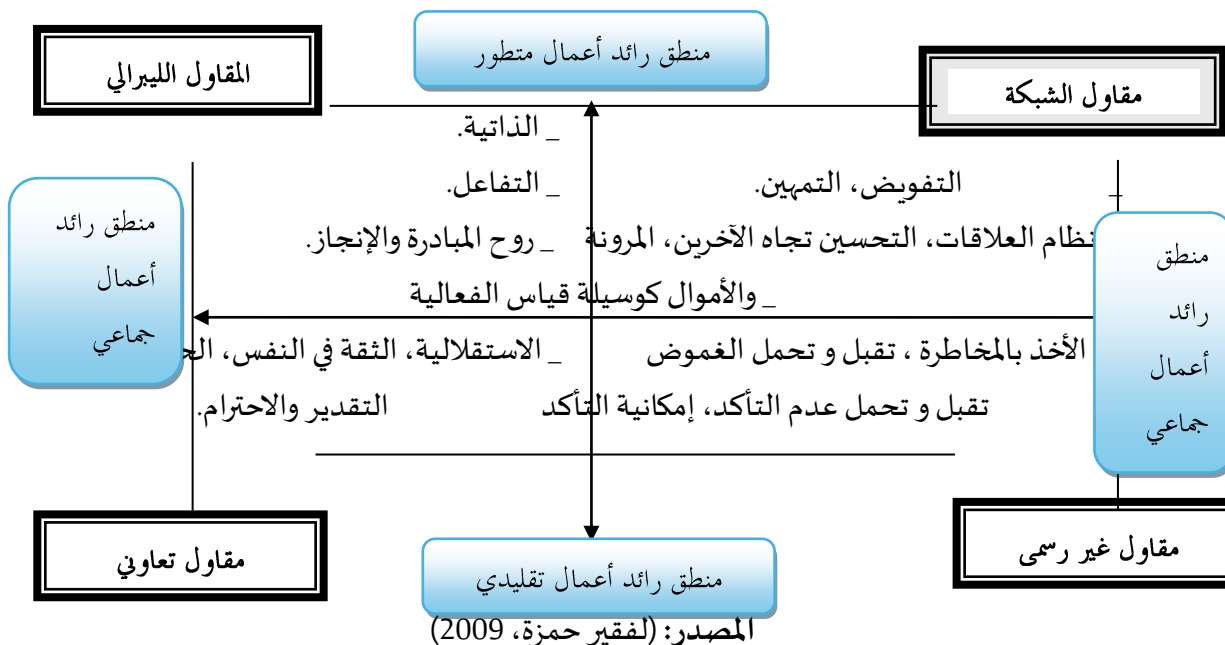
- القدرة على حل مختلف المشاكل: فقد تواجه المقاول عدة عقبات وهذا ما يفرض عليه محاولة حلها واللجوء في بعض الأحيان إلى أطراف أخرى؛ مع ذلك لا يجب نقل كل المشاكل إلى استشاري ما، لأنه ما قد يشكل له مشكلة لا يكون كذلك بالنسبة إلى استشاري أو مساعد.

- تقبل الفشل: يشكل الفشل جزء من النجاح وبالنسبة للمقاول الفشل، الخطأ والحلم هي مصادر لاستغلال فرص جديدة، وبالتالي نجاحات مستقبلية.

- قياس المخاطر: ينبغي أن يواجه المخاطر التي تواجهه في المستقبل أن لا يعتمد على الحظ الذي نادرا ما يتكرر، فالنجاح يأتي نتيجة لجهود طويلة وعمل دائم وتقييم مستمر للنشاط.

- التجديد والإبداع: فلا استمرار المؤسسة يجب أن تتطور من ناحية منتجاتها أو هياكلها أو مخططها الاجتماعي؛ لهذا تنشأ ضرورة للانفتاح على التجديد والتطوير.

الشكل رقم 02: خصائص المقاوَل حسب نوع المقاوَل



5. رؤية تفصيلية حول جهاز الوكالة الوطنية لدعم وتنمية المقاوَلاتية NESDA.

1.5 تشكيلة الهيكل التمويلي والإعانات والامتيازات الممنوحة من طرف الوكالة الوطنية لدعم وتنمية المقاوَلاتية NESDA.

تسهر الوكالة الوطنية لدعم وتنمية المقاوَلاتية، على توفير التمويل بمختلف مصادره المتاحة (الصندوق الوطني لدعم وتنمية المقاوَلاتية والبنوك والمؤسسات المالية) للمؤسسات الصغيرة، ومنحها كل التسهيلات والإعانات التي تسمح للمستثمرين الشباب بتحسين نشاطهم وكذا تسيير مؤسساتهم في أحسن الظروف (حسيبة عليوات و أمينة صديقي، 2019):

❖ **التمويل الثنائي:** يكون التمويل هنا قائما بين طرفان هما: الوكالة الوطنية لدعم وتنمية المقاولاتية وصاحب المشروع؛ حيث تكون صيغته كما يلي: هنا تكون المساهمة المالية للشباب المتعاملين والجزء الآخر مكمل، عن طريق قرض بدون فائدة يقدم من طرف الوكالة الوطنية لدعم وتنمية المقاولاتية والجدول الموالي يبين نسبة التمويل الخاصة بكل من صاحب المشروع والوكالة الوطنية لدعم وتشغيل الشباب:

الجدول رقم 01: الهيكل المالي لصيغة التمويل الثنائي لـ NESDA – لإنشاء أو توسيع القدرة الإنتاجية لمؤسسة مصغرة

مستويات الاستثمار	قيمة الاستثمار	المساهمة الشخصية	القرض بدون قرض NESDA
1	أقل من 5.000.000 دج	%71	%29
2	ما بين 5.000.000 دج و 10.000.000 دج	%72	%28

La source: (Benslimane Hasnaa, les Dispositifs Institutionnels de la création D'entreprise : Cas ANSEJ) .

❖ التمويل الذاتي:

حيث أنه وفق نص المادة 3 مكرر من المرسوم التنفيذي رقم 18-191، والتي تنص على أنه: يمكن للشباب أو الشباب ذوي المشاريع إحداث مؤسسة مصغرة تمول بالكامل من أموالهم الخاصة، ويخضع الشباب ذوي المشاريع الذين اختاروا صيغة التمويل المذكورة في الفقرة الأولى أعلاه لنفس الأحكام التي يخضع لها ذوو المشاريع الذين اختاروا صيغة التمويل وفقا للكيفيات المحددة في المادة 3.

الجدول رقم 02: الهيكل المالي لصيغة التمويل الذاتي لـ NESDA – لإنشاء أو توسيع القدرة الإنتاجية لمؤسسة مصغرة –

قيمة الاستثمار	المساهمة الشخصية
حتى 10.000.000 دج	%100

https://promoteur.NESDA.dz/documents/documents_utilitehttps://www.nesda.dz/Home/Financement

الموقع الإلكتروني الوكالة الوطنية لدعم وتنمية المقاولاتية، تم

الاطلاع عليه يوم 2026/04/01، الساعة 19:14.

❖ التمويل الثلاثي: أما التمويل الثلاثي، فيكون بين ثلاثة أطراف هم: الوكالة الوطنية

لدعم وتنمية المقاولاتية، والبنك العمومي الممول، وصاحب المشروع وتتكون الصيغة كما

يلي: حيث هنا تكون مكملة عن طريق قرض بدون فائدة يمنح من طرف الوكالة الوطنية

لدعم وتنمية المقاولاتية وكذا قرض بنكي وفق ما يوضحه الجدول التالي (حسبة عليوات

و أمينة صديقي، 2019):

الجدول رقم 03: الهيكل المالي لصيغة التمويل الثلاثي لـ NESDA – لإنشاء أو توسيع القدرة

الإنتاجية لمؤسسة مصغرة –

المستوى		قيمة الاستثمار	المساهمة الشخصية		القرض بدون فائدة	القرض البنكي
الأول (1)	أقل من 5.000.000 دج	5%	25%		70%	
الثاني (2)	ما بين 5.000.000 دج و 10.000.000 دج	8%	المناطق الخاصة	المناطق الأخرى	20%	المناطق الخاصة
			10%	72%		70%

(https://promoteur.ansej.dz/documents/documents_utilitehttps://www.nesda.dz/Home/Financement)

الموقع الإلكتروني الوكالة الوطنية لدعم وتنمية المقاولاتية، تم الاطلاع عليه يوم

2026/04/01، الساعة 19:14.

2.5 الإعانات الممنوحة من طرف الوكالة الوطنية لدعم وتنمية المقاولاتية NESDA : تنقسم الإعانات التي تمنحها الوكالة إلى نوعين: إعانات تمنح في مرحلة الإنجاز وإعانات أخرى، تمنح خلال مرحلة الاستغلال ومهما كان نوع الاستثمار، إنشاء أو توسعة تخضع المؤسسة المصغرة بعد ذلك إلى متابعة ومرافقة من طرف مصالح الوكالة:

1.2.5 مرحلة الإنجاز:

أ- الإعانات المالية: بالإضافة إلى القرض بدون فائدة المذكور أعلاه، تمنح ثلاثة قروض بدون فائدة أخرى للشباب أصحاب المشاريع وهي كما يلي (يعقوب الطاهر و مهري أمال، 12/11 مارس 2013):

✓ قرض بدون فائدة يقدر بـ 500000 دج، موجه للشباب حاملي شهادات التكوين المهني، لاقتناء ورشات متنقلة لممارسة نشاطات الترخيص، والكهرباء العمارات، والتدفئة، والتكييف، والزجاجة ودهن العمارات وميكانيك السيارات.

✓ قرض بدون فائدة تقدر بـ 500000 دج: موجه للتكفل بإيجار المحلات المخصصة لإحداث أنشطة مستقرة .

✓ قرض بدون فائدة يمكن أن يبلغ 1.000.000 دج: لفائدة الشباب حامل شهادات التعليم العالي للتكفل بإيجار المحلات الموجهة لإحداث مكاتب جماعية لممارسة النشاطات المتعلقة بمجالات طبية ومساعدتي القضاء، والخبراء المحاسبين ...

هذه القروض الثلاثة لا تجمع وتمنح فقط للشباب، أصحاب المشاريع الذين يلجؤون إلى تمويل ثلاثي وفي مرحلة إحداث النشاط فقط.

✓ التخفيض من نسبة الفائدة على القرض البنكي: في إطار التمويل الثلاثي، تدفع الوكالة جزء من الفوائد على القروض البنكية ويتغير مستوى التخفيض حسب طبيعة وموقع النشاط والجدول التالي يوضح ذلك:

جدول رقم 04: التخفيض من نسب الفائدة على القرض البنكي حسب المناطق والقطاعات.

المناطق القطاعات	مناطق خاصة	مناطق الأخرى

%80	%95	القطاعات ذات الأولوية – الفلاحة . الري . الصيد البحري. البناء الأشغال العمومية .الصناعات التحويلية.
%60	%80	القطاعات الأخرى

المصدر: المادة 06، من المرسوم التنفيذي رقم 11-103 المؤرخ في 06 مارس 2011.

3.5 صيغ التمويل والامتيازات الجبائية الممنوحة في إطار جهاز ANGEM.

تقوم الوكالة بتسيير صيغتين للتمويل انطلاقا من سلفة صغيرة لتأمين لقمة العيش (سلفة بدون فوائد تمنحها الوكالة والتي لا تتجاوز 100 ألف دينار، وقد تصل إلى 250 ألف دينار على مستوى ولايات الجنوب) إلى قروض معتبرة لا تتجاوز 1 مليون دينار، والتي تستدعي تركيبا ماليا مع أحد البنوك، وهو ما يعرف على مستوى الوكالة بالتمويل الثلاثي، وتجدر الإشارة إلى أن الوكالة قد قامت بتعديلات مهمة في سنة 2011 على صيغ التمويل لديها أهمها رفع سقف التمويلات، من 30 ألف دينار إلى 100 ألف دينار بالنسبة للسلفة بدون فوائد، وكذا رفع سقف التمويلات من 400 ألف دينار إلى 1 مليون دينار بالنسبة للقروض الثلاثية الممنوحة من خلال البنوك (مطاي عبد القادر، قسول أمين، و بلقلة بارهيم، 2018).

الجدول رقم 05: أنماط التمويل المقدمة من طرف الوكالة الوطنية لتسيير القرض المصغر.

قيمة المشروع	صنف المقاول	المساهمة الشخصية	القرض البنكي	سلفة الوكالة	نسبة الفائدة	مدة السداد
لا تتجاوز 100.000 دج	كل أصناف (شراء مواد أولية)	0%	—	100%	—	24-36 شهر
لا تتجاوز 250.000 دج	كل الأصناف (شراء مواد أولية) على	0%	—	100%	—	24_36 شهر

					مستوى ولايات الجنوب	
5-1 سنوات	5% من النسبة التجارية) مناطق خاصة:	29%	70%	1%	كل الأصناف (اقتناء	لا تتجاوز 1.000.000 دج
05-01 سنوات	الجنوب والهضاب العليا 10% من النسبة التجارية (بقية المناطق)	70%	70%	1%	عتاد صغير ومادة أولية لازمة لإنشاء مؤسسة)	

المصدر: (مطاي عبد القادر، قسول أمين، و بلقطة بارهيم، 2018).

4.5 صيغ التمويل والامتيازات الجبائية الممنوحة في إطار الصندوق الوطني لتأمين على البطالة "CNAC".

1.4.5 التمويل الثلاثي: إن الصيغة الوحيدة للتمويل هي ثلاثية الأطراف يغطي الجزء الأكبر منه مصاريف اقتناء العتاد والمعدات الجديدة، يتعلق هذا النوع من التمويل بمستويين:

- المستوى الأول: مبلغ الاستثمار أقل من 5.000.000 دج

الجدول رقم 06: المستوى الأول لصيغة التمويل الثلاثي في إطار الصندوق الوطني للتأمين على البطالة (CNAC).

قيمة الاستثمار أقل أو تساوي من 5.000.000 دج		
المساهمة الشخصية	القرض بدون فائدة	القرض البنكي
01%	29%	70%

المصدر: المرسوم التنفيذى 11-104 مؤرخ فى أول ربىع الثانى عام 1432هـ الموافق 6 مارس 2011؁
الجريدة الرسمية؁ العدد 14؁ ص22.
- المستوى الثانى: مبلغ الاستثمار ما بين 5000.001 و10.000.000 دج.
الجدول رقم 07: المستوى الثانى لصيغة التمويل الثلاثى فى إطار الصندوق الوطنى للتأمين عن البطالة (CNAC).

قيمة الاستثمار ما بين 5000.001 دج _ 10.000.000 دج		
المساهمة الشخصية	القرض بدون فائدة	القرض البنكى
02%	28%	70%

المصدر: (المادتين 03 و04؁ المرسوم التنفيذى رقم و 11-104 المؤرخ فى 6 مارس 2011)؁
كما يستفید المشروع المنجز فى إطار هذا الجهاز من تخفيضات فى معدل الفائدة المطبق على القروض الممنوحة من طرف المصارف والمؤسسات المالية؁ كما هو موضح فى الجدول التالى:
الجدول رقم 08: تخفيضات معدل الفائدة فى إطار جهاز CNAC.

الولايات	ولاية الهضاب العليا والجنوب	الولايات الأخرى
قطاعات ذات أولوية	95%	80%
قطاعات أخرى	80%	60%

المصدر: المادة 6؁ التنفيذى رقم 11-104 المؤرخ فى 6 مارس 2011؁ الجريدة الرسمية العدد 14؁ ص23.

بالإضافة إلى تخفيض نسبة الفائدة؁ تمنح امتيازات مالية أخرى لفائدة حاملى المشاريع؁ وتشمل (مبنى أشرف؁ 2013/2014):

- قرض إضافى بدون فائدة بقيمة 500,000 دج لحاملى شهادات التكوين المهنى؁ وذلك لاقتناء عربة ورشة لممارسة نشاطات: الترصيص وكهرباء العمارات والتدفئة والتكثيف والزجاج ودهن العمارات ومكانىك السيارات
- قرض بدون فائدة يكون أن مليون (1.000.000) دج؁ جزائرى لفائدة الشباب حاملى شهادات التعليم العالى للتكفل بإيجار المحل المخصص؛ لإحداث مكاتب جماعية لممارسة النشاطات المتعلقة بمجالات طبية؁ ومساعدى القضاء؁ والخبراء والمحاسبين؁ ومحافظى

الحسابات والمحاسبين المعتمدين ومكاتب الدراسات والمتابعة الخاصة بقطاعات البناء والأشغال العمومية والري.

- قرض إضافي آخر بدون فائدة بقيمة 500.000 دج، للتكفل بإيجار المحل المخصص لإحداث نشاطات إنتاج السلع والخدمات.

6. تحليل حصيلة نشاط أجهزة دعم ومرافقة النشاط المقاوالاتي بولاية المدية للفترة 2008-2018.

اعتمدت إستراتيجية دعم المقاوالاتية على مجموعة من الأجهزة في الجزائر، بصفة عامة وبولاية المدية بصفة خاصة هذه الأجهزة تهدف بالأساس إلى توفير التمويل اللازم ومرافقة المقاولين الشباب، بالإضافة إلى تقديم تشكيلة من التسهيلات الضريبية والجمركية، وسنحاول في هذا المبحث التطرق إلى حصيلة نشاط مختلف أجهزة الدعم والمرافقة بولاية المدية، من خلال الوقوف بالأرقام على تطور حصيلة نشاط الوكالة الوطنية لدعم وتنمية المقاوالاتية "NESDA"، والوكالة الوطنية لتسيير القرض المصغر "ANGEM"، والصندوق الوطني لتأمين عن البطالة "CNAC"، بولاية المدية للفترة الممتدة ما بين 2008-2018.

1.6 إحصائيات المشاريع المستفيدة من التمويل جهاز NESDA بولاية المدية - حسب نوع التمويل.

قامت الوكالة الوطنية لدعم وتنمية المقاوالاتية، باستحداث صيغ تمويل مختلفة وضعتها في متناول الشباب حاملي المشاريع الاستثمارية، هذه الصيغ التمويلية تركز بالدرجة الأولى على هيكل التمويل الثنائي، من جهة وهو الذي يستند على طرفين مهمين وهما: الشاب المستثمر من جهة، وجهاز الوكالة الوطنية لدعم وتنمية المقاوالاتية من جهة أخرى، والنوع الثاني من التمويل الثاني يدعى بهيكل التمويل الثلاثي، الذي يستند هو الآخر على ثلاثة أطراف رئيسية بدأ بالبنك باعتباره الممول الرئيسي، والمستفيد وهو الشاب المستثمر وجهاز "NESDA" طرف ثالث، وهناك التمويل الذاتي القائم على المساهمة الكلية من طرف المقاول. كل هذا عجل بخلق المزيد من المؤسسات الصغيرة والمتوسطة، وهو بدوره أدى إلى استحداث مناصب عمل جديدة على مستوى الولاية، وفق ما هو موضح فيما يلي:

الجدول رقم 09: تطور عدد المؤسسات المستحدثة في إطار جهاز الوكالة الوطنية لدعم وتنمية المقاوالاتية بولاية المدية للفترة بين 2008 - 2018.

	التمويل الذاتي			التمويل الثلاثي			التمويل الثنائي		
	الجنس			الجنس			الجنس عدد		
	أنثى	ذكر	المؤسسة	أنثى	ذكر	المؤسسة	أنثى	ذكر	المؤسسة
إنشاء مشاريع	00	00	00	195	3863	4058	27	84	111
توسعة مشاريع	00	00	00	04	54	58	01	17	18
المجموع	00	00	00	199	3917	4116	28	101	129

المصدر: إحصائيات مقدمة من طرف فرع الوكالة الوطنية لدعم وتنمية المقاولاتية بولاية المدية.

من خلال الإحصائيات الموضحة في الجدول 13.3 المتضمن تطور عدد المؤسسات المستحدثة في إطار جهاز الوكالة الوطنية لدعم وتنمية المقاولاتية بولاية المدية للفترة 2008-2018؛ حيث نلاحظ تباين في عدد المشاريع الممولة حسب نوع التمويل؛ حيث لعبت البنوك العمومية دورا هام في تمويل المشاريع عبر قناة التمويل الثلاثي بـ 4058 مؤسسة منشأة؛ و58 مؤسسة استفادة من التمويل في إطار التوسعة، ومن جهة أخرى بلغ عدد المشاريع الممولة في إطار التمويل الثنائي 111 مؤسسة، و18 مؤسسة استفادة من التمويل في إطار التوسعة، كما أن الإحصائيات توضح أن التمويل الذاتي الذي تم استحداثه مؤخرا سنة 2018 لم يعرف إقبالا من طرف الشباب المقاول بولاية المدية.

كما أن الإحصائيات المقدمة توضح أن المقاولات النسوية، تعتبر محتشمة بالمقارنة مع شريحة الرجال حيث بلغت عدد المشاريع لفئة النساء 199 مشروعا، بالنسبة للتمويل الثلاثي و28 مشروع بالنسبة للتمويل الثنائي، وعلى النقيض من ذلك، بلغ عدد المشاريع الممولة بالنسبة لشريحة الذكور 3917 مشروعا في إطار التمويل الثلاثي و101 مشروعا بالنسبة للتمويل الثلاثي.

ومن خلال تحليل هذه الإحصائيات، نجد أن البنوك العمومية ساهمت بشكل كبير في توفير التمويل اللازم للشباب المقاول، حيث ساهمت بنسبة 96.96% من إجمالي المشاريع الممولة عبر جهاز الوكالة الوطنية لدعم وتنمية المقاولاتية بولاية المدية، مقابل 3.03% بالنسبة للمشاريع

الممولة من قبل الجهاز خارج القنوات البنكية، كما أن عدم الإقبال على صيغة التمويل الذاتي راجع إلى كونها صيغة حديثة والنشأة بالمقارنة مع بقية الصيغ، بالإضافة إلى كونها تعتمد على التمويل الكامل 100% من قبل الشاب المقاول، وهي توفر فقط الامتيازات الضريبية والجمركية، هذه الامتيازات توفرها أيضا هيئات أخرى على الساحة الاقتصادية وهي الوكالة الوطنية لتطوير الاستثمار "ANDI"، الأمر الذي يقودنا إلى طرح استفهام حول سبب استحداث صيغة التمويل الذاتي من قبل وكالة "NESDA" على الرغم من أن وكالة "ANDI"، تعمل بهذه الصيغة بشكل رئيسي.

كما أن سبب تراجع عدد المؤسسات التي استفادة من التمويل للتوسعة، راجع إلى أن الاستفادة من التوسعة للنشاط يشترط انتهاء مدة الإعفاء، أي أن تكون المؤسسة الاستثمارية قد نشطت لمدة تتجاوز 3 سنوات من النشاط في المناطق العادية أو 6 أشهر في المناطق الخاصة أو 10 سنوات في مناطق الجنوب، كما تشترط أيضا تسديد 70% من قيمة القرض البنكي الممنوح، بالإضافة إلى شرط وجوب تسجيل نتائج إيجابية خلال المرحلة السابقة بالإضافة إلى مشكل عدم توفر العقار الصناعي، وندرة المناطق الصناعية في بعض بلديات ولاية المدية، كما تشترط تسديد كامل للقرض البنكي في حالة تغيير البنك أو طريقة التمويل من تمويل ثلاثي إلى تمويل ثنائي.

2.6 تطور حصيلة المشاريع الممولة من طرف جهاز ANGEM بولاية المدية - حسب نوع التمويل-

على غرار الوكالة الوطنية لدعم وتنمية المقاولاتية، فإن الوكالة الوطنية لتسيير القرض المصغر تشرف على صيغتين من التمويل (التمويل الثلاثي وتمويل شراء مواد أولية)؛ حيث أنه منذ انطلقت الوكالة في النشاط سنة 2006 ومنذ ذلك مولت عدة مشاريع وقدمت قروضا مختلفة، وساعدت إنشاء مؤسسات مصغرة، وهو ما تؤكد حصيلتها لغاية 2018 الموضحة في الجدول التالية:

الجدول رقم 10: تطور عدد المؤسسات الممولة من طرف جهاز الوكالة الوطنية لتسيير القرض المصغر بولاية المدية للفترة بين 2008-2018.

توزيع المؤسسات الممولة حسب الجنس		
الجنس	عدد	
أنثى	ذكر	المشاريع

2008	13	12	1
2009	71	64	7
2010	58	53	5
2011	43	33	10
2012	141	124	17
2013	240	229	11
2014	521	510	11
2015	303	291	12
2016	64	55	09
2017	13	10	3
2018	37	31	6
المجموع	1504	1412	92

المصدر: من إعداء الباحث بالاعتماد على إحصائيات مقدمة من الوكالة الوطنية لتسيير القرض المصغر - فرع ولاية المدية.

من خلال تحليل الإحصائيات الموضحة في الجدول 16.3 المتضمن حصيلة المشاريع الممولة من طرف جهاز الوكالة الوطنية لتسيير القرض المصغر - فرع المدية للفترة الممتدة من سنة 2008 إلى غاية 2018 نلاحظ أنه خلال الفترة الممتدة من سنة 2008 إلى سنة 2011، كان عدد المشاريع التي استفادة من التمويل كان متقارباً من حيث العدد ما بين 13 مشروعاً سنة 2008 إلى 43 مشروعاً سنة 2011، وتفسير ذلك كونه أن الجهاز كان حديث النشأة، لم يمر على وجوده سوى سنتين، ولم يكن معروفاً من قبل الشباب المقاول، لكن مع بداية سنة 2012 إلى غاية سنة 2015 تضاعف عدد المشاريع المستفيدة من التمويل حيث بلغ عدد المشاريع الممولة سنة 2014 ما يقارب 521 مشروعاً، وهذه الفترة تتزامن مع البحبوحة المالية التي كانت تمر بها الخزينة العمومية؛ مما منح أجهزة الدعم الحكومي ملاءة مالية سمحت بمنح قروض بشكل واسع، ليستمر هذا الارتفاع إلى غاية سنة 2016؛ حيث بدأ عدد المستفيدة من التمويل في الانخفاض بشكل متسارع ليبلغ سنة 2016 حوالي 64 مشروعاً، واستمر هذا الانخفاض إلى غاية سنة 2018؛ حيث بلغ عدد المشاريع

الممولة 37 مشروعا، وتفسير هذا الانخفاض يعزى إلى انهيار عائدات النفط بداية سنة 2015 مما أدى إلى تقليص حجم القروض الممنوحة من قبل الجهاز.

من جهة أخرى نلاحظ أن أغلب المقاولين المستفيدين من التمويل الممنوح من قبل الوكالة الوطنية لتسيير القرض المصغر هم من فئة الذكور بـ 1412 مشروع إلى غاية 2018، وبالمقابل بلغ عدد المشاريع الممولة لفئة الإناث بـ 92 مشروع فقط، هذه النتائج توضح لنا أن حجم المقاولات النسوية يعتبر ضئيلا بالمقارنة مع عدد المشاريع الممولة من فئة الرجال وتفسير ذلك راجع إلى طبيعة البيئة الداخلية والخارجية للأعمال في الجزائر حيث تنحصر أغلب النشاطات النسوية في بعض القطاعات (الخدمات، الحرف، التجارة ...) بينما تحتكر فئة الذكور أغلب النشاطات التي تتطلب جهد بدني مثل: قطاع البناء والأشغال العمومية، الفلاحة، الصناعة...، كما أن هذا التباين مرده إلى أن الفكر المقاولاتي المنتشرة بكثرة لدى الذكور على عكس فئة النساء وذلك راجع إلى العديد من العوامل الاجتماعية، والاقتصادية، والثقافية للمجتمع الجزائري.

3.6 إحصائيات المشاريع المستفيدة من التمويل جهاز CNAC بولاية المدية - حسب نوع التمويل.

ضمن مزيج مكون من تمويل ثلاثي وذاتي يبرز، هيكل التمويل المقدم للشباب حاملي الأفكار الاستثمارية علي مستوى ولاية المدية، والذي يختلف من حيث المضمون والشروط وللتعرف على نوع التمويل الأكثر طلبا من طرف الشباب القاطنين بالولاية، والأسباب التي أدت إلى ذلك سوف نستعرض الإحصائيات التالية:

الجدول رقم 11: تطور عدد المؤسسات المستحدثة في إطار جهاز الصندوق الوطني للتأمين عن

البطالة بولاية المدية للفترة بين 2008-2018.

	التمويل الذاتي	التمويل الثلاثي			التمويل الثنائي		
		الجنس		المؤ	الجنس		هذه الصيغة لا تدخل ضمن إطار الهيكل التمويلي لجهاز الصندوق الوطني لتأمين عن البطالة CNAC
		ذكر	أنثى		ذكر	أنثى	
إنشاء مشاريع	00	00	95	2585	2680	00	00
توسعة مشاريع	00	00	00	00	00	00	00

المجموع	2680	2585	95	00	00	00
---------	------	------	----	----	----	----

المصدر: من إعداد الباحث بالاعتماد على إحصائيات مقدمة من الصندوق الوطني للتأمين على

البطالة - فرع ولاية المدية

من خلال استقراء النتائج الموضحة في الجدول 19.3 نلاحظ أن الصندوق الوطني للتأمين على البطالة بولاية المدية، يعتمد على البنوك العمومية في تمويل المؤسسات المستحدثة عبر قناة التمويل الثلاثي؛ حيث بلغ عدد المؤسسات الممولة 2680 مؤسسة موزعة بين 2585 مؤسسة من فئة الذكور و2585 من فئة الإناث بينما لم يسجل تمويل أي مشروع ضمن صيغة التمويل الذاتي، ومن جهة أخرى يمكننا ملاحظة أن كل التمويل المقدم كان موجها لإنشاء مؤسسات وليس التوسعة.

وتفسير هذه الإحصائيات يقودنا إلى أن اقتصار التمويل الممنوح، من طرف الصندوق الوطني لتأمين عن البطالة بولاية المدية على صيغة التمويل الثلاثي، راجع إلى كون أن صيغة التمويل الذاتي تعتبر حديثة النشأة (يوليو سنة 2018) مقارنة مع بقية الصيغ، وهذه الملاحظة سجلناها أيضا في حصيلة المشاريع الممولة من طرف الوكالة الوطنية لدعم تشغيل الشباب، وبالتالي مازالت هذه الصيغة مجهولة إلى حد معين بالنسبة للشباب المقاول، ومن جهة أخرى هذه الصيغة، تعتبر جوهر آلية عمل الوكالة الوطنية لتطوير الاستثمار "ANDI"، كما أن تمويل الصندوق لعملية إنشاء المؤسسات فقط، دون التوسعة يوعز إلى أن أغلب المشاريع المستفيدة من التمويل كانت تتعلق بقطاع النقل (نقل المسافرين، نقل البضائع)، وهذه المشاريع غير معنية بالتوسعة، كما أعلمنا المكلف بتسيير الصندوق، أنه إلى غاية الآن لم يتم إيداع ملف طلب توسعة من قبل الشباب المستفيد من تمويل الإنشاء.

7. خاتمة: نتائج الدراسة والتوصيات

وعلى ضوء ما سبق ذكره، سنقوم بعرض أهم النتائج التي تم التوصل إليها من خلال دراستنا، بالإضافة إلى تقديم أهم الاقتراحات الهادفة إلى تنمية الروح المقاولانية، وتطوير وترقية دور البنوك العمومية في دعم النشاط المقاولاتي بالجزائر على ضوء آلية الدعم الحكومي المستحدثة.

- تطور مفهوم المقاولانية مع مرور الزمن بدء بمفهوم تحقيق الربح وأخذ المخاطرة، مروراً بمفهوم الإبداع والابتكار، وكذا اقتناص الفرص واستغلالها، وصولاً إلى مفهوم إنشاء مؤسسة مصغرة؛ حيث اندرج تحت مفهوم المقاولانية كل العناصر السابقة الذكر.

- يتميز المقاول بمجموعة من الخصائص والسمات منها ما هو مرتبط بشخصية الفرد المقاول، ومنها ما هو مكتسب من بيئة الأعمال، وتختلف هذه الصفات من مجتمع لآخر ومن زمان لآخر.
- تعمل أجهزة الدعم والمرافقة (NESDA, CNAC, ANGEM) مع البنوك العمومية من خلال تقديم الخدمات المالية (التمويل المتنوع وبالقدر الكافي، ضمان القروض، الامتيازات الجبائية، الاستشارات...).
- لقد أظهرت الحصيلة المحققة من طرف أجهزة الدعم والمرافقة بولاية المدية، خلال الفترة الممتدة من سنة 2008-2018، بأن صيغة التمويل الثلاثي لأجهزة الدعم والمرافقة، التي تعتبر البنوك العمومية أحد أطرافها، هي الصيغة الأكثر لجوء إليها من طرف الشباب المقاول، كما أن الوكالة الوطنية لدعم وتنمية المقاولاتية هي الجهاز المسيطر من حيث عدد المشاريع الممولة طيلة هذه المدة بـ 4116 مشروعا، ثم الصندوق الوطني للتأمين عن البطالة بـ 2680 مشروعا، ثم جهاز الوكالة الوطنية لتسيير القرض المصغر بـ 1504 مشروعا.
- عامل السن والهيكل التمويلي لأجهزة الدعم، يعتبران من أهم أسباب المفاضلة بين أجهزة الدعم، مع بعض الأسباب الثانوية الأخرى مثل حجم المعلومات المتوفرة حول جهاز الدعم، وكذا درجة الانتشار الجغرافي.
- البنوك العمومية، ساهمت بشكل كبير في دعم وتحفيز المقاولاتية بصفة عامة بنسبة 71,5% من إجمالي التمويل الممنوح من قبل أجهزة الدعم بولاية المدية، ومن هنا نلتبس الدور التنموي الكبير الذي تمارسه البنوك العمومية في الاقتصاد المحلي.
- من خلال دراستنا الميدانية، توصلنا إلى أن مشكل كثرة الإجراءات الإدارية البيروقراطية المتعلقة بتنفيذ المشاريع المقاولاتية، هو المشكل الرئيسي الذي يواجه الشباب المقاول، يليه بالدرجة الثانية مشكل قلة الاستشارات والتسهيلات المقدمة مثل: دراسة الجدوى الاقتصادية، والمرافقة الميدانية للشباب، بينما جاءت المشاكل المتعلقة بصعوبة الحصول على القروض اللازمة من البنوك العمومية لإنشاء المؤسسات وثلث الضمانات والشروط المطلوبة، من بين أهم العوائق المسجلة.

🔑 **توصيات ومقترحات الدراسة على ضوء ما تم التوصل إليه من نتائج في هذه الدراسة**
نقترح ما يلي:

- العمل على تعزيز وتطوير سبل الدعم المالي الحكومي لقطاع المؤسسات الصغيرة والمتوسطة، مع التركيز على إعطاء الأولوية للقطاعات الاستثمارية، التي تتماشى مع مؤهلات الولاية وحاجيات السوق والتي يمكن الاعتماد عليها وتوجيهها لتحقيق التنمية المحلية مثل قطاع الفلاحة بولاية المدية.
- ضرورة تشجيع البنوك على تقديم المزيد من التسهيلات وتخفيف الإجراءات المتعلقة بمدة دراسة ملفات طالبي التمويل، مع الأخذ بعين الاعتبار الشق المتعلق بلامركزية منح قرار التمويل.
- منح اهتمام أكثر وإعادة النظر في طرق التمويل البنكي العمومي، من خلال تنويع تشكيلة العروض التمويلية المقدمة.
- تدريب وتكوين أصحاب المؤسسات الصغيرة والمتوسطة، المستفيدة من أجهزة الدعم والمرافقة في مجال التسيير خلال فترة ما قبل إنجاز المشروع، وفترة ما بعد الإنشاء وانطلاق المشروع
- ضرورة استحداث جهاز دعم ومرافقة جديد، يستهدف فئة الموظفين الذين تتوافر لديهم مؤهلات إنشاء مشاريع ريادية، حيث تعمل هذه الأجهزة على مرافقة هذه الشريحة لتجسيد مشاريعهم.
- ضرورة إدماج الصيرفة الإسلامية في مختلف برامج الدعم والمرافقة المقاولاتية، خاصة بعد صدور البنية التشريعية المنظمة للصيرفة الإسلامية في الجزائر، واستحداث نوافذ إسلامية على مستوى البنوك التقليدية.

8. قائمة الهوامش:

1. Benslimane Hasnaa. (s.d.). les Dispositifs Institutionnels de la création D'entreprise : Cas ANSEJ. Mémoire pour l'obtention du diplôme de magister en Management, faculté des science économique Commerciales et des sciences de gestion, 80. université d Oran2.
2. Érika LEGRAND. (10/12/2012). L'apprentissage Dans Une Formation-Action À L'entrepreneuriat: le cas du concours universitaire Campus Entrepreneur. Université De Limoges Ecole Doctorale n° 526 «Sociétés et

Organisation» Institut D'administration Des Entreprises (I.A.E.), France: Thèse pour obtenir le grade de Docteur de l'Université de Limoges Discipline: Sciences de Gestion.

3. Franck van de Velde. (2000). L'entrepreneur chez Keynes. L'Harmattan, 07.
4. https://promoteur.ansej.dz/documents/documents_utilehttps://www.nesda.dz/Home/Financement. (s.d.).
Récupérésurhttps://promoteur.ansej.dz/documents/documents_utilehttps://www.nesda.dz/Home/Financement
5. Léna SALEH. (2011, 09 30). L'intention entrepreneuriale des étudiantes :cas du Liban. Thèse de Doctorat ès Nouveau Régime Sciences de Gestion, 37. Institut D'administration Des Entreprises: l'Université de NANCY 2.
6. Loyda Lily GOMEZ Santos. (2014, 09 29). Enseignement de L'entrepreneuriat au sein de l'université: la contribution de la Méthode des Cas. Thèse de doctorat en sciences de gestion, 34. Ecole Doctorale de sciences Juridiques, politiques Economiques et de Gestion: Université de Lorraine.
7. Peter F. Drucker. (1985). Innovation And Entrepreneurship Practice And Principles.
8. Schumpeter J. (1967). capitalisme, socialisme et démocratie. Paris: petite bibliothèque Payot.

9. المادة 06. (المؤرخ في 06 مارس 2011). من المرسوم التنفيذي رقم 11-103 .

10. المادة 549 من القانون المدني الجزائري. (بلا تاريخ). الصادر في 26 سبتمبر 1975، المعدل والمتمم بالقانون 05-07 مؤرخ في 13 مايو 2007. *الجريدة الرسمية للجمهورية الجزائرية* (78)، صفحة 37.

11. المادة 6، التنفيذي رقم 11-104 المؤرخ في 6 مارس 2011. (بلا تاريخ). *الجريدة الرسمية*. (14)، صفحة 23.

12. المادتين 03 و04، المرسوم التنفيذي رقم 104-11 المؤرخ في 6 مارس 2011. (الصادرة بتاريخ 6 مارس 2011). الجريدة الرسمية. (14)، 22.
13. المرسوم التنفيذي 104-11 مؤرخ في أول ربيع الثاني عام 1432 هـ الموافق 6 مارس 2011. (بلا تاريخ). ، الجريدة الرسمية، العدد 14 ، ، 22.
14. النجار جمعة صالح، و العلي عبد الستار محمد. (2008). الريادة وإدارة الأعمال الصغيرة (الإصدار 02). عمان، الأردن: دار الحامد.
15. بلال خلف السكارنه. (بلا تاريخ). الريادة وإدارة منظمات الأعمال. 01، 22. عمان: دار الميسرة للنشر والتوزيع.
16. بودية مراد سكيته، و براهمي حنان. (2017). أثر التحولات الديموغرافية على المقاولاتية في الجزائر. (جامعة العربي تبسي - تبسة، المحرر) مجلة الأفاق للدراسات الاقتصادية، 02.
17. تركي الشمري، و رمضان شراح. (09-10-11 سبتمبر 2014). نموذج مقترح من التجارب الدولية لأدوار الجهات في دعم ريادة الأعمال. كتاب أبحاث المؤتمر الدولي لجمعيات ومراكز ريادة الأعمال الموسوم تحت عنوان "نحو بيئة داعمة لريادة الأعمال في الشرق الأوسط" (صفحة 126). جامعة الملك سعود.
18. حسيبة عليوات، و أمينة صديقي. (مارس، 2019). المقاولاتية كأسلوب فعال للنهوض بالمشاريع الصغيرة في الجزائر. دراسة حالة الوكالة الوطنية لدعم تشغيل الشباب لولاية المدية. مجلة اقتصاديات الأعمال والتجارة، 04(01)، 139-140.
19. خذري توفيق، و حسين بن الطاهر. (5 و6 ماي 2013). المقاولاتية كخيار فعال لنجاح المؤسسات الصغيرة والمتوسطة الجزائرية، المسارات والمحددات. الملتقى الوطني حول واقع وأفاق النظام المحاسبي المالي في المؤسسات الصغيرة والمتوسطة (صفحة 04). جامعة الوادي.
20. عبد القادر شارف، و لعلا رمضاني. (سبتمبر، 2017). الآثار الاقتصادية والاجتماعية للمشاريع المقاولاتية "مقاربة نظرية". مجلة اقتصاديات المال والأعمال، 01(03)، 239.

21. فايز جمعه صالح النجار، و وعبد الستار محمد على. (2010). *الريادة وإدارة الأعمال الصغيرة* (الإصدار الثانية). عمان: دار حامد للنشر.
22. لفقيه حمزة. (2009). *تقييم البرامج التكوينية لدعم المقاولات. مذكرة تخرج تدخل ضمن متطلبات نيل شهادة الماجستير في علوم التسيير*, 02. جامعة بومرداس.
23. مطاي عبد القادر، قسول أمين، و بلقطة بارهيم. (مارس , 2018). *التمويل الأصغر في الجزائر... الواقع والمأمول - دراسة حالة الوكالة الوطنية لتسيير القرض المصغر ANGEM. مجلة شعاع للدراسات الاقتصادية* (03)، 136.
24. مهند حامد، و فوزي أرشيد. (2007). *نحو سياسات لتعزيز الريادة بين الشباب في الضفة الغربية وقطاع غزة*. 09-08.
25. مهني أشرف. (2013 / 2014). *المرافقة المقاولاتية أسلوب لنهوض بالمؤسسات الصغيرة في الجزائر _ دراسة ميدانية لعينة من المؤسسات المصغرة المنشأة في إطار الوكالة الوطنية لدعم تشغيل الشباب - فرع الجزائر. مذكرة مقدمة ضمن متطلبات نيل شهادة الماجستير في العلوم التجارية، 127. كلية العلوم الاقتصادية والعلوم التجارية وعلوم التسيير، جامعة الجزائر3.*
26. يعقوب الطاهر، و مهري أمال. (11/12 مارس 2013). *تقييم نتائج الوكالة الوطنية لدعم تشغيل الشباب من حيث التمويل والانجازات المحققة في إطار النهوض بالمؤسسات المصغرة: دراسة حول ولاية سطيف. مداخلة ضمن فعاليات الملتقى الدولي حول تقييم أثار الاستثمارات العامة وانعكاساتها على التشغيل و الاستثمار والنمو الاقتصادي خلال الفترة 2001-2014، (الصفحات 9 – 10). جامعة فرحات عباس سطيف.*